

## على قدر الجدية يتحقق الأمل

• بقلم: ميثان هوري

لدى قراءة المشهد السياسي والتنظيمي للحركة السياسية الكردية وبشكل خاص حالة التشتت والانقسام السياسي كجانب رئيسي مكون لأزمته، يدرك المرء أهمية الوحدة بشقيها النضالي والتنظيمي الاندماجي كخيار سليم، وربما وحيد لإنهاء تلك الحالة الاستثنائية، وفي هذا السياق تبذل جهود جدية من قبل بعض المنظمات القاعدية في الجزيرة للحزبين الحليفين (حزب الوحدة - البارتي) وتعتمد بالمقام الأول على عامل الرغبة المتبادلة والطموح المشترك المبني على تصورات تبسيطية للأمر تتقاطع في أساسياتها مع ما تطرحه الجماهير الكردية من حلول ومعالجات نظرية وشعاراتية، متجاهلين تعقيدات المسألة وإشكالياتها وذلك بتأثير مباشر وتفاعل سطحي مع مستجدات الطرف الموضوعي الذي يؤشر إلى المزيد من التفاؤل الذي يولد بدوره الحماس والاندفاع نحو قطع مسافات بعيدة نوعاً ما عن الواقع والبعد التجريبي والتاريخي للمسألة، فالوحدة وخاصة التنظيمية الاندماجية منها عملية معقدة ومتشابكة تحتاج إلى جهود استثنائية لتجاوز مجموعة كبيرة من العقبات والصعوبات - وإن كانت في غالبيتها تنظيمية - لكنها ذات تأثير وفعالية نشأت بشكل تراكمي عبر الزمن نتيجة العقلية التسلطية للبعض من القيادات المتخلفة وتعاملها اللاديمقراطي، مما أفرز واقعا تنظيمياً وسياسياً متخلفاً في معظم جوانبه فأصبحت حالة الانقسام والتشتت العنوان الأبرز لأزمة الحركة السياسية الكردية.

إذا كانت العقلية التسلطية والفردية والتعامل اللاديمقراطي المقدمة التي أنتجت الواقع السياسي والتنظيمي المتخلف، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مشروع وهو هل تخلصنا أو تحررنا من تلك العقلية وأصبحنا ديمقراطيين؟!...أعتقد جازماً بأننا ما زلنا نعاني من إفرازاتها، وإن كانت غير طافية على السطح، ولكنها تعشش في الباطن واللاشعور وتظهر إلى حيز الوجود لدى أول فرصة تسمح بذلك أو لدى وجود ضغط حقيقي باتجاه الخاص والشخصي، ذلك الجانب المقدس في العملية والذي لا يقبل النقد والتقييم أو حتى المناقشة، وهذا هو بالذات التحدي الأكبر أمام أية عملية وحدوية، وهنا أورد مثلاً ما زال ماثلاً أمامنا بجزئياته التراجمية وهو التجربة الوحدوية الثانية عام ١٩٩٣م وما تلتها من أزمات تنظيمية أدت إلى انسحاب مجموعات ليست بقليلة من الأعضاء الحزبيين ومن مختلف المستويات من صفوف الحزب الجديد دون مبررات سياسية أو تنظيمية تذكر، سوى الجانب الخاص والشخصي وتضرر بعض الشخصيات الحزبية "القيادية" نتيجة فقدان مواقعها القيادية السابقة وبذلك فقد بالإضافة إلى هؤلاء رصيد جماهيري كبير على الأقل في إحدى مناطق العمل الحيوية وأثر سلباً على مبدأ الوحدة التنظيمية كمشروع استراتيجي يحقق حلم الإنسان الكردي في أن يجد حركته السياسية موحدة وبموازاة ذلك ظهر عامل جديد أو بتعبير أدق تحدي إضافي تجسد في عملية فقدان أو غياب المصادقية في الوسط الجماهيري الكردي تجاه قياداته الحزبية وعدم جدية تلك القيادات تجاه الوحدة الاندماجية. أما الأمر الذي عزز من موقع ذلك التحدي واحتلاله لمساحات واسعة من قناعات الجماهير وإيمانه بعدم جدوى الجهود المبذولة من أجل الوحدة. فشل الحوارات الوحدوية بين (حزب الوحدة - البارتي - الديمقراطي السوري) منذ فترة زمنية ليست بعيدة حيث وصلت تلك الحوارات - نظرياً - إلى مرحلة متقدمة، كتتنسيق المواقف وتوحيدها ضمن التحالف وخارجه، إلا أنها فشلت على أبواب أول حدث سياسي على أرض الواقع، بالإضافة إلى فشل الجهود الرامية لتوحيد طرفي البارتي في تنظيم موحد. إلا أن هذا الأمر لاينفي أهمية الوحدة الاندماجية وضرورت تحقيقها

• موم عامة بعد

## بداية السنة الجديدة

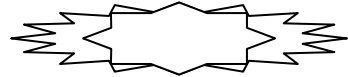
• بقلم: حبيب الأحمد -

مواطن عربي

نحيا واقعاً مؤلماً لاشك، حالنا من سيء إلى أسوأ، الظلم يزداد، والفقر منتشر في كل مكان ويزداد... وقتل مستمر لروح الإنسان، لا أمل يلوح في الأفق، خراباً خراب، ولا حياة لمن تنادي، من حولنا كل يبث عن صالحه الشخصي الضيق، وخيول الفساد تعربد في كل ساح، تريدنا أن نلج مسلخها. العبران تخنق الحناجر، تكتم الصرخات، من ينادي من الخارج طريقه غير سالك، وإذا انفلتت صرخة من الداخل فالسجن بانتظار صاحبها وليس هناك من طاولة مستديرة.

كل ما أتمناه زوال هذه الغمة المسيطرة على النفوس، بفعل إيجابي يحقق مصلحة الجميع، يبدأ من كل إنسان غيور تهمة مصلحة البلاد والعباد، ولتتضافر في صنع هذا الصباح الجديد جهود كل المخلصين، مثقفين وسياسيين، مواطنين بسطاء أعيانهم الجري الحثيث وراء الرغيف، لكن لم تعيهم الحيلة في إدخار بعض قواهم لتلبية النداء.

رياح عاصفة هوجاء لاتبقي ولاتذر، لكنها عجزت عن أن تطفئ بصيص أمل يلوح في الأفق، هو كل ما تبقى لنا من رجاء.. وهذا ما يفسر فعل كل إنسان في أي موقع، هذي يدي ممدودة لك، فمد يدك نتعاضد ونتحد في وجه الفساد والقمع، في وجه أي خطر داهم معلن أو مستتر، نتعاضد لبناء المجتمع القادر على المقاومة والدفاع، للانتقال من اللاوجود إلى الوجود.



## أبن الكرد من إعلان دمشق

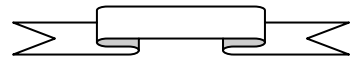
بقلم: ولات برور

بداية لماذا ارتأت الحركة الكردية في سوريا أن تجد موطن قدم لها في وثيقة إعلان دمشق ؟ لأنه منذ أن ارتبط الشعب الكردي الذي كان يعيش على أرضه التاريخية (كردستان) بعد اتفاقية سايبس بيكو المشؤومة بمصير سوريا وخاصة بعد استقلالها من نير الاحتلال الفرنسي وقيام كيان دولة ، فان كل الأنظمة والحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٤٦ م وحتى اليوم لم تعترف بالكرد كثنائي قومية في البلاد ولم تعاملهم معاملة إنسانية أيضاً، بل على العكس تماماً تجاهلتهم على الدوام وانتهجت سياسة شوفينية وعدائية ولا إنسانية بحقهم، وأصقت بهم مختلف التهم والنعت السيئة. ولم تكفي بذلك بل حرمت الشعب الكردي من حقوقه القومية المشروعة ضمن وحدة البلاد ومنعته من ممارسة حقوقه الثقافية وتعلم لغة الأم. كما يجب أن لا ننسى بان مشروعية الحركة الكردية في سوريا تأتي أساساً من ضرورات انتزاع الحقوق القومية المشروعة لهذا الشعب المضطهد وإزالة الظلم والاضطهاد عن كاهله، حتى إيصاله إلى شاطئ الحرية والسلام والمساواة وبر الأمان.

من جهة أخرى بعد كل هذه التغيرات الديمقراطية التي تعصف بالشرق الأوسط والحرب المعلنة من الأسرة الدولية على الإرهاب والأنظمة الإرهابية. كما حصل لنظام طالبان في أفغانستان وسقوط نظام صدام حسين في العراق وبروز القضية الكردية هناك إلى الواجهة والدور الأساسي للكرد في بناء العراق الجديد ومن ثم إخراج الجيش السوري من لبنان بعد مطالبة قوى /١٤/ آذار فيه بالسيادة والاستقلال التي تلت اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية (رجل الأعمال والتوازنات السياسية) رفيق الحريري . إلى جانب ذلك الفساد والخلل والخراب المستشري الذي ينخر كافة جوانب المجتمع السوري الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية وكافة مؤسسات الدولة وحتى الإنسان السوري... الخ، في ظل نظام حزب البعث الشوفيني (نظام الحزب الواحد)، في ظل هكذا أوضاع داخلية سيئة جدا وبعد حصول الكثير من الحوارات بين المعارضة في سوريا من عرب و كرد (جبهة + تحالف) تم التوصل إلى استنتاج مفاده استحالة قيام النظام السوري بإحداث تغييرات ديمقراطية داخل سوريا أو إجراء أية إصلاحات باتجاهها وتقويم وتحسين علاقاته مع الخارج، بل على العكس بدأ يفقد صوابه وتوازنه السياسي الذي أدى إلى سوء علاقة الأسرة الدولية وعلى رأسها أمريكا معه وجعلتها تمارس سياسة الضغط عليه وتسميه بنظام إرهابي ومعادي للسلام العالمي وخاصة للاستقرار في المنطقة. وانطلاقاً من ذلك تم توافق قوى المعارضة السورية من كرد وعرب وخاصة (قوى التجمع الديمقراطي + التحالف الديمقراطي الكردي + الجبهة الديمقراطية الكردية... الخ) على عدة ثوابت وطنية وديمقراطية قابلة للحوار حولها مستقبلاً، نتج عنها الوثيقة التوافقية الأولى باسم إعلان دمشق لتكون خطوة أولية صحيحة على طريق الحوار وترك الباب مفتوحاً للقوى الأخرى. وفعلاً لاقى ذلك الإعلان ترحيباً واسعاً من الكثيرين من القوى والشخصيات السورية المعروفة في الداخل والخارج كجماعة الإخوان المسلمين، حزب الشعب، حركة الوفاق

كمخرج أساسي لإنهاء حالة التشتت والانقسام، ولكن يجب معرفة الحقائق ووضعها في السياق الواقعي والطبيعي لها وثم البحث عن السبل الكفيلة لإنجاح العملية، ومن هنا تأتي أهمية التصورات الأولية لقيادة (حزب الوحدة) في هذا السياق والتي حددت الفترة الزمنية للحوارات الوجودية كمقدمة سليمة لاختبار مدى جدية كل طرف في الالتزام بالعملية الوجودية، ولكي لا يعيد المشهد السلبي السابق نفسه، فقائمة الملفات الفاشلة في مجال الوحدة التنظيمية لا يتسع لرقم جديد، وكذلك الالتزام بالنسبة المئوية في عمليات تحديد عدد مندوبي المؤتمر التوحيدي يأتي في السياق الديمقراطي والطبيعي للعملية ويصب في مجرى نبد سياسة الإرضاعات والصفقات الفوقية، تستند بالدرجة الأولى إلى نتائج التجارب الوجودية السابقة. وعليه لا بد من مراعاة الأمور التالية:

١. وضع جدول عمل زمني محدود يوضح مراحل وكيفية إنجاز الوحدة دون القفز على أية مرحلة أو خطوة مهما كانت قيمتها وأهميتها وعدم اللجوء إلى سياسة حرق المراحل أو اختزالها في مرحلة واحدة كما حدث في التجربة الوجودية الثانية.
  ٢. الابتعاد كلياً عن أسلوب عقد الاتفاقات الفوقية (الصفقات) ونبد مبدأ المساومات وإعطاء الامتيازات للبعض (بهدف تسهيل) عملية الوحدة (كحجة).
  ٣. تعميم اللقاءات والحوارات من أجل الوحدة على كافة المستويات وإشراك المنظمات والهيئات القاعدية فيها ومن المنطقي أن تبدأ من القيادة.
  ٤. الاستفادة المثلى من التجارب الوجودية السابقة والتي خاضها الحزب لتجنب الوقوع في أخطاء الماضي أو تكرارها.
- إذا الوحدة الإدماجية تحتاج بالضرورة إلى فترة تمهيدية ومقدمات سليمة تؤسس وتهيئ المناخ المناسب لتحقيق وإنجاز وحدة تنظيمية تعتمد على أسس متينة وقوية تؤمن الديمومة والنجاح في المستقبل.



الكردي عن مبادرة عملية خلافة للم شمل الأحزاب والقوى الكردية والاتفاق على رؤية واضحة حول القضية الكردية في سوريا. و لتشكيل لجنة مسؤولة عن ملف الحوارات الكردية مع القوى الأخرى. إن ذلك حسب رأيي يقوي موقع الكرد سواء كان في إعلان دمشق أو في أية محطات مستقبلية أخرى، و يقطع الطريق أمام كل الذين يحاولون الالتفاف حول القضية الكردية وتفزيهما.

&&&&&

## الكرد والتغيير

• بقلم: سعد علي

إن المتتبع للوضع الداخلي في سوريا وما يجري هنا وهناك من سياسيات شوفينية واضطهاد واضحين... مرورا بالاعتقال والمداهمة، يجد نفسه في حالة تغير، يتغير مع ما يجري في الداخل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما نتج من تطورات متسارعة في كل من لبنان والعراق خاصة، حيث يشكل جزء لا يتجزأ من التغير ونتائجه التي سوف تأتي عاجلاً أم آجلاً، وهنا لا بد من أن يواكب كلاً منا هذه التطورات المتسارعة على شكل أفراد أو جماعات يصب نضال كل منهم في تحقيق الوحدة الداخلية وترتيب البيت السوري لما في ذلك من توفير أرضية ملائمة لقبول الآخر والعمل معه ضمن إطار عام يقرّ للجميع حقوقهم والاعتراف بهم كسكان أصليين في وطن واحد على اختلاف ألوانهم وألسنتهم، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لكل شبر من تراب هذا الوطن، وفي هذا الصدد فانه من الضروري أن تقف الحركة السياسية الكردية كونها الممثل الحقيقي للشعب الكردي في سوريا وبروح من المسؤولية على الحالة الاتقاسامية في جسم الحركة، والإتيان ببديل سياسي يجد كل منا موقعه ومكانه فيها وخاصة وأنا نمر بمرحلة في غاية الدقة تتطلب من الجميع رفع حالة الاستعداد، ومن موقع المسؤولية من ترتيب البيت الكردي من خلال عقد مؤتمر وطني كردي شامل، كخطوة أولية تجسد فيه تطلعات الشعب الكردي وتليق بشعب عريق يصل تعداده إلى "٣" مليون في سوريا وتشكل القومية الثانية في البلاد والابتعاد عن الاستعلاء وإقصاء الغير مهما كان حجمه صغيراً أو كبيراً، كل في حراك سياسي يحمل على عاتقه المسؤولية الأولى والتاريخية للشعب الكردي وتفعيل دوره على كافة الصعد والمجالات والعمل على إيجاد نظام ديمقراطي برلماني بالتعاون والتنسيق مع كافة الفعاليات السياسية الأخرى في البلاد والابتعاد عن نظام شمولي غير قادر على استيعاب الجميع، في عصر عنوانه حربية الرأي والتعبير والديمقراطية ومحاربة الإرهاب أينما كان.

الديمقراطي الكردي في سوريا، المنظمة كل ذلك جعل الكثير من المواطنين والمهتمين بالشأن السياسي أن يتأملوا خيراً منها.

لنبحر قليلاً في مضمون تلك الوثيقة التوافقية والتي يمكن تلخيص أهم ما ورد فيها ضمن محورين رئيسيين:

١- العمل على التغيير الديمقراطي السلمي المتدرج للنظام السوري وصولاً إلى تغيير كافة النواحي السياسية والاجتماعية وبقليل من الخسائر دون الاعتماد على القوى الخارجية، أي يمكن القول عدم تكرار التجربة العراقية.

٢- إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً.

صحيح أن ما جاء في تلك الوثيقة وخاصة الجزء المتعلق بالکرد لم يكن بمستوى برامج الأحزاب الكردية الموقعة وغير الموقعة ولا على مستوى طموحات الشعب الكردي في سوريا ولكن أيضاً الجزء الغير كردي لم يكن على مستوى طموحات القوى الأخرى، بينما الشيء الذي كان ينعش القلوب هو أن هكذا وثيقة تفتح الأفاق رحبة إلى حوار وطني ديمقراطي حول كافة القضايا ومستقبل ومصير البلاد، مما جعل الطرف الكردي ملتزماً ومدافعاً عن تلك الوثيقة، إلا أن بعض الأطراف الكردية ( آزادي - يكتي - تيار المستقبل...) أبدت اعتراضها على مضمون الوثيقة المتعلق بالجانب الكردي، وصدرت مواقف غير بناءة من بعض الشخصيات الممثلة لبعض القوى الموقعة على الوثيقة أمثال رياض الترك، حسن عبد العظيم وعلي صدر الدين البياتوني بمحاولتهم اختزال حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً ضمن مفهوم المواطنة السورية، وجاء البيان الأخير (توضيح) حول تفسير بعض أفكار الوثيقة وفق منظور قومي عروبي (مثل سوريا جزء من عضوي من الأمة العربية). كل ذلك يبدو أن هناك جهات تحاول التنصل مما جاء في الوثيقة من أفكار وتوجهات أو تفسيرها على خلفية الثقافة العروبية والشوفينية لدى الأكثرية منهم، إن هذا يدل على ضعف في ثلاثة ركائز أساسية ألا وهي :

١- معظم مواقف القوى العربية المنضوية في الإعلان تعود إلى الإرث الثقافي العروبي والشوفيني الممتد أساساً من ثقافة الأنظمة الشمولية السائدة.

٢- ضبابية بعض الأفكار والصيغ الواردة في الوثيقة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الكردي.

٣- ضعف المفاوضات الكردي في الحوارات التي تحصل بين أطراف الإعلان، وتعدد الرؤى الكردية لمفهوم حل القضية.

بناءً على ما سبق تتبين مدى مسؤولية الجانب

برامجها النضالية والقومية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل البرامج السياسية الكردية الموجودة بطروحاتها وأفاقها يمكن أن تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمشاريع المستقبلية؟ أم أننا سندفع ضريبة خلافاتنا الضيقة مرة أخرى، أعتقد أن هذه التحولات لن تتم ولن تكتمل إلا بالحضور الفاعل للشعب الكردي ولو أن هناك البعض من المظاهر السلبية في كيانها والتي يمكن تجاوزها، لذلك ليس عيباً إذا أردنا نحن الكرد أن نقف عند نقاط الضعف وأن نتجادل في سياساتنا المستقبلية ونناقش غيرنا في مجمل ما نطره كمرجح أو كحل واستناداً إلى هذه الحقيقة لا بد لنا من الوقوف على حقيقتنا والتخلص من الموروث الأثني والمستمد من التركيبة الاجتماعية للواقع الكردي بالدرجة الأولى وأمامها تتلشى كل الشعارات والبرامج، واستناداً إلى ما ذكره فان التعامل الكردي مع السياسة وخطابها هو تعامل آني ومتقلب وغير متوازن بل سطحي جداً لا يخضع في أكثر من حالاته للحدث والتطور والتحولات التي تجري بداخله، يمكننا القول بان الحركة الكردية وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبياً لم تحدد بعد موقعها الصحيح على خارطة السياسة ولم تتخلص بعد من التغني بأجنادها وانجازاتها. ولكن في كل الأحوال فان القضية الكردية ووضعها السياسي لن يكون موضوع الحل الجذري إلا إذا وجدت آليات سياسية ونمط من التفكير السياسي الكردي تحاول الارتقاء بذاتها وتجاوز نمطها السائد وحسمت طرحها السياسي سواء اعتبرت نفسها جزء من النسيج العام في سوريا، أو جزء من الحالة القومية الكردية (الوطن الكردستاني)، فمن الضروري والهام جداً بالنسبة للحركة السياسية الكردية أن تبحث عن صيغ عمل جماعية تستهدف أساساً لتأكيد الطابع التمثيلي لها وان تكون لها مرجعية خاصة بها، بدون ذلك لا يمكن لها أن تضع برنامج سياسي مستقبلي، ليس كالشعارات التي تطرح حالياً فهي غامضة وغير واضحة ولا تتصف بثقل كبير داخل الأوساط الكردية والغير الكردية. فالذي يطمح الى التغيير يجب أن يغير من أدواته بالدرجة الأولى.

## هل نحن بحاجة إلى التغيير؟

• بقلم: جوان رجو

إن الحرية والديمقراطية وحل المشكلات والمعضلات من خلال الحوار والتفاهم مسائل متداخلة ومتممة لبعضها البعض وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الوعي العام قبل الاعتبارات الأخرى ولو أن تلك المسائل تساهم من جانبها في تنمية الوعي وتوسيع الأفق فهي عملية تكاملية بمعنى أن الوعي يسهل الحوار ويساهم في حل المشكلات وتوفير أرضية احترام الرأي الآخر وعلى مستوى وجودها ومدى تقدمها تتوقف نتائج الوعي ومجالات الحوار والتفاهم والعمل الجماعي، فثمة العديد من قضايا الخلاف والصراع التي لا تشكل مسائل جوهرية لدى الحركة الكردية في سوريا، مردها غياب العقل الجمعي وتدني مستوى الوعي بكافة جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية منها، فيبقى هذا الحزب أو ذاك أسير العلاقات المتوارثة من المجتمعات القبلية والريفية وهي غير حذرة رغم ما بنتها من أسس واضحة تنطلق منها، لذا ينبغي أن تعي مستوى تطورها وحجم إمكاناتها وقدراتها أمام الواقع الراهن والتحديات الداخلية والخارجية بغية مواكبة الحدث ومواجهة التطورات بحنكة وجدارة، فالحركة السياسية الكردية في سوريا لم تدخر وسعاً لجمع شملها في أطر نضالية وتجميع قدراتها العملية، فبقيت عرضة للكسل أمام الأوساط الشوفينية الظالمة نتيجة الانقسامات الحزبية الشنيعة والغير منتهية بدون مبررات فعلية والتي جاءت على أرضية الخلافات الشخصية والغيرة والتنافس والمصالح الضيقة، لقد ساهمت تلك الانقسامات في إضعاف مستوى النشاط الوطني العام والكردي بوجه خاص، ومنذ بداية الثمانيات وحتى الآن حدثت تغيرات مفاجئة على المستوى الفكري والسياسي بدون مراجعات جديّة وعميقة داخل الأحزاب الكردية وكأنها "موضة"، تلك التغيرات تركت وراءها فجوات فكرية واسعة باسم التحرر الأيديولوجي والفضفضة الأيديولوجية، أذكر على سبيل المثال (الالتزام-الإرشاد) بالنظرية الماركسية-اللينينية وكذلك مفهوم (اليمن-اليسار-البيروسترويك)، كانت من أولويات الحركة الكردية في سوريا منذ عشرات السنين على حساب

